

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL5.SDGS/2025/WG.1/Report
16 April 2025
ORIGINAL: ARABIC



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

ورشة العمل الإقليمية الثانية عشرة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية عبر الإنترنت، 3-5 آذار/مارس 2025

موجز

نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع جامعة الدول العربية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ورشة العمل الإقليمية الثانية عشرة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية، عبر الإنترنت من 3 إلى 5 آذار/مارس 2025.

تضمنت الورشة مداخلات عن استعدادات البلدان التي ستقدّم استعراضها الوطني الطوعي في عام 2025، وأحاطت المشاركون علماً بالتحضيرات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2025. وركزت الجلسات المواضيعية على العدالة بين الأجيال، وسُبل إنشاء منظومة وطنية للاستشراف الاستراتيجي قادرة على المساهمة في اعتماد منظور مستقبلي في السياسات العامة، وآليات لتعزيز مشاركة الأطفال والشباب في إعداد السياسات والاستعراضات الوطنية الطوعية.

-2-

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	3-1	مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	5-4	أولاً- مخرجات ورشة العمل
5	41-6	ثانياً- ملخص عن الجلسات
5	13-6	ألف- الجلسة الأولى - استعدادات الدول العربية لاستعراضات عام 2025:التقدم والتحديات
7	25-14	باء- الجلسة الثانية - العدالة بين الأجيال: المفهوم وانعكاساته في المنطقةالعربية
10	33-26	جيم- الجلسة الثالثة - إنشاء منظومة وطنية للاستشراف الاستراتيجيواعتماد منظور يراعي العلاقة بين الأجيال في السياسات العامة
12	39-34	دال- الجلسة الرابعة- تعزيز الحوار بين الأجيال والمشاركة الهادفة للأطفالوالشباب في صنع السياسات والاستعراض الوطني الطوعي
14	41-40	هـ- الجلسة الختامية.....
14	47-42	ثالثاً- تنظيم الأعمال
14	42	ألف- مكان الورشة وتاريخ انعقادها.....
15	44-43	باء- الافتتاح.....
15	45	جيم- المشاركون.....
16	46	دال- جدول الأعمال.....
16	47	هـ- الوثائق.....
17		المرفق- قائمة المشاركين

مقدمة

1- نظّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع جامعة الدول العربية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ورشة العمل الإقليمية الثانية عشرة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية، عبر الإنترنت من 3 إلى 5 آذار/مارس 2025⁽¹⁾.

2- تضمّنت فعاليات الورشة جلسةً لعرض استعدادات البلدان العربية التي ستقدّم استعراضها الوطني الطوعي في عام 2025، وإحاطة المشاركين علماً بالتحضيرات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2025.

3- ركّزت الورشة على موضوع الشباب والأجيال القادمة باعتباره فصلاً من فصول [ميثاق المستقبل](#) وهي خمسة فصول، ومحطّ تركيز أحد ملحقه وهو [إعلان الأجيال القادمة](#). وتضمّنت الجلسات مجموعةً من العروض عن مفهوم العدالة بين الأجيال وانعكاساته في المنطقة العربية، وسُبل إنشاء منظومة وطنية للاستشراف الاستراتيجي، وآليات تعزيز المشاركة الهادفة للأطفال والشباب في إعداد السياسات، والاستعراض الوطني الطوعي.

أولاً- مخرجات ورشة العمل

4- في ما يلي خلاصة لأبرز الرسائل التي نتجت عن الورشة:

(أ) ضرورة اعتماد أساليب التخطيط المرن والمتكامل الذي يأخذ بالاعتبار التغيّرات المتسارعة والمتشابكة في المجالات الديمغرافية والاقتصادية والبيئية (تغيّر المناخ خصوصاً)، وتفادي التخطيط الأحادي والتدخلات الانتقائية المعزولة التي يكون أثرها محدوداً في غالبية الحالات، بما يضمن رفاه الأجيال الحالية والقادمة؛

(ب) إنشاء منظومة وطنية للاستشراف الاستراتيجي بشكل تدريجي، بدءاً بمشاريع نموذجية صغيرة، والاستعانة بالمعارف المتوفرة لدى مراكز الفكر والمؤسسات الأكاديمية الوطنية، ومن ثم السعي إلى توسيع نطاق العمل الاستشرافي ليشمل المواضيع الاستراتيجية كافة، وإلى إشراك جميع الجهات المعنية فيه من مؤسسات حكومية وقطاع خاص ومجتمع مدني؛

(ج) بناء القدرات الوطنية في مجال الاستشراف الاستراتيجي، وذلك على المستويين التاليين: الأول وهو توعوي عام، ويُنصح بأن يغطّي كافة الموظفين الحكوميين، والثاني وهو متخصص وطويل المدى ويستهدف مجموعة من الموظفين من المستوى المتوسط بغية تأسيس وحدات استشرافية ضمن المؤسسات الوطنية؛

(1) تُنظّم ورش العمل الإقليمية حول الاستعراضات الوطنية الطوعية بصورة دورية منذ عام 2019، وتهدف الورشة إلى توفير مساحة للحوار وتبادل المعرفة والتعلّم من الأقران، بناءً على طلب الدول الأعضاء في الإسكوا. ولمزيد من المعلومات بهذا الشأن، يُرجى زيارة الرابط الخاص [بورش العمل الإقليمية](#) التي تُنظّم حتى اليوم.

-4-

(د) الاستفادة من الإرشادات التوجيهية وخدمات بناء القدرات التي تتيحها المنظمات الإقليمية والدولية حول إنشاء منظومة وطنية للاستشراف الاستراتيجي، إلى جانب فرص التعلم من الأقران ومن تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، علماً بأن مسار العمل قد يختلف بين دولة وأخرى؛

(هـ) ضرورة بناء قدرات منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا كبار السن لتمكينهم من المشاركة بفعالية في عملية صنع السياسات، وفي الاستعراضات الوطنية الطوعية لإدماج قضايا الشيخوخة فيها بشكل فعال ومن منظور حقوقي؛

(و) الارتقاء بآليات مشاركة الشباب في صنع السياسات ومأسستها، بحيث يكون الإشراف حقيقياً ويأخذ بالاعتبار احتياجات الشباب ويترجمها إلى خطوات ملموسة. ولا بدّ لمشاركة الشباب أن تتعدى الاستشارة أو الأخذ بالرأي نحو القيادة، من خلال مجالس شبابية مثلاً، على أن يصاحب ذلك تدريب للشباب على المواطنة ومهارات القيادة منذ الصغر وبشكل مستمر (مثلاً من خلال نوادي المناظرة المدرسية)؛

(ز) المواءمة بين الإبلاغ عن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتغيّر المناخ والاستعراض الوطني الطوعي، لا سيّما وأنّ الدول العربية هي اليوم في طور تحديث مساهماتها المحددة وطنياً (Nationally Defined Contributions)، بما من شأنه أن يساعد في جذب التمويل المناخي نحو المجالات والمشاريع ذات الأولوية؛

(ح) إدراج مشاريع التكيف مع تغيّر المناخ في المساهمات المحددة وطنياً لكي تتمكن الدول من العمل، ليس فقط على التخفيف من آثار المخاطر، الأمر الذي أحرزت معظم البلدان العربية تقدماً كبيراً بشأنه، وإنما أيضاً من تعزيز المِنعة أمام تداعيات تغيّر المناخ على مختلف القطاعات.

5- وأفضى عرضُ التجارب الوطنية ومناقشتها إلى مجموعة من الممارسات الجيدة، ومنها ما يلي:

(أ) اعتماد مقاربة التكيف المحلي في الاستعراض الوطني الطوعي بحيث تناسب الأساليب المستخدمة الظروف القائمة في كل منطقة (كما في حالة السودان حيث اعتمدت آليات مختلفة للتشاور مع أصحاب المصلحة وجمع البيانات، تختلف من محافظة لأخرى حسب شدة النزاع فيها)، وبحيث يساهم الاستعراض في تقليل التفاوتات بين المناطق (كما في حالة العراق حيث اعتمدت أدلة لقياس مستوى الإنجاز والمثابرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مختلف المحافظات)؛

(ب) تطوير شمولية تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية من نسخة إلى أخرى، بحيث يتم التطرّق إلى قضايا ناشئة أو لم يتم إدراجها في استعراضات سابقة (كما في حالة قطر حيث أدرجت قضايا حماية الأطفال من العنف وتعزيز رفاههم في الاستعراض الرابع)؛

(ج) مأسسة مشاركة الأطفال في صنع السياسات والاستعراض الوطني الطوعي من خلال هياكل منها برلمانات الأطفال، على أن تسبقها تدريبات حول مبادئ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، واستخدام أساليب لتبسيط المفاهيم وإثارة اهتمام الأطفال، مثل أسلوب اللعب (gamification) (كما في حالة تونس)؛

(د) الاستفادة من الأنشطة غير الصفّية كأندية المناظرة والعمل التطوعي لبناء المهارات الناعمة لدى الشباب منذ الصغر، ولا سيّما مهارات القيادة والتواصل، وتعزيز حسن المواطنة لتمكينهم مستقبلاً من المشاركة بشكل فعال في إعداد السياسات (كما في حالة لبنان)؛

(هـ) إنشاء هيكل مؤسسي تتمثل فيه القطاعات الأكثر حيوية ليُشرف على عمل المنظومة الوطنية لاستشراف المستقبل، بما يضمن حوكمتها الجيدة وديمومة عملها، وترجمة مخرجات العمليات الاستشرافية إلى مسارات واضحة لتبنيها على المستوى الحكومي (كما في حالة عُمان).

ثانياً- ملخص عن الجلسات

ألف- الجلسة الأولى - استعدادات الدول العربية لاستعراضات عام 2025: التقدم والتحديات

6- أتاحت الجلسة الأولى الفرصة للدول العربية التي تعمل على إعداد استعراضها الوطني الطوعي لعام 2025 مشاركة تجاربها، بما في ذلك المنهجيات التي اتبعتها لمواجهة التحديات، وسُبل الاستفادة من الاستعراض لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وحشد الشراكات. كما أعطت المجال لمشاركة الرسائل الرئيسية المتوقعة أن تصدر عن الاستعراضات الوطنية الطوعية. ويسرّت الجلسة السيدة جنى البابا، وهي مسؤولة التنمية المستدامة في الفريق المعني بتنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الإسكوا.

7- أشارت السيدة وفاء المهداوي، من وزارة التخطيط في جمهورية العراق، إلى المرتكزات الأساسية التي اعتمدت في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثالث التي تتضمن خطة جديدة للأعوام الخمسة المقبلة أقرت في مجلس الوزراء؛ ومسحاً اقتصادياً واجتماعياً يبين مدى التفاوت في محافظات العراق؛ وتعداداً عاماً للسكان سيوفر مؤشرات أكثر دقة. وسيحمل التقرير العنوان التالي: "الاستثمار المسؤول: إعمار وعدالة". وسيتطرق إلى التحديات التي تواجه العراق كالتغيرات المناخية وتأثيرها في مناسيب المياه، والتداعيات على المناطق التي تعاني من الجفاف. كما سيلقي الضوء على التجارب الجيدة كتقديم الدولة إعانات اجتماعية تشجع من جهة على البقاء في المناطق التي تعاني من الجفاف، وتدعم من جهة أخرى المرأة الريفية. وأشارت إلى حزمة من الرسائل المتوقعة أن تصدر عن التقرير، ومن بينها ما يلي: أهمية تحقيق التنوع الاقتصادي، وبناء رأس المال البشري، وحماية البيئة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وخفض الفقر بما يضمن تحقيق الإعمار والعدالة؛ والاستثمار في إمكانيات شباب العراق وشباباته لتحقيق التنمية المستدامة؛ والشراكات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية من أجل الإعمار والازدهار؛ وبناء اقتصاد محلي أقوى وأكثر مرونة وتنوعاً لتقليل التعرّض للصدمات الداخلية والخارجية؛ وتعزيز الإبداع، وتبني الحلول الذكية والمبتكرة لبناء مستقبل مستدام؛ ودعم مشاركة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8- وبالنسبة إلى منهجية التقرير، أشارت السيدة المهداوي إلى الاعتماد على الإطار الأممي لأهداف التنمية المستدامة، مع تبني أسلوب التكيف الوطني لبعض الأهداف والمؤشرات النادرة البيانات. كما تمّ اعتماد النهج التشاركي مع مختلف أصحاب المصلحة، وكذلك النهج التكاملي وأسلوب التحليل القائم على الأدلة لتقييم التقدم، وتحديد التحديات ومقارنتها على المستويين الوطني والمحلي، وتقديم الحلول. ومتابعة للاستعراض الماضي، تمّ استخدام دليل الإنجاز التنموي، ودليل المثابرة التنموية لقياس درجة تباين المحافظات في تحقيق التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

9- تحدّثت السيدة فاطمة الفخرو، من المجلس الوطني للتخطيط في دولة قطر، عن التقدم في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2025، الذي شكّل فرصة لمراجعة الإنجازات، وتقييم التحديات، وتحديد

الأولويات المستقبلية لتعزيز التنمية المستدامة وفق رؤية واضحة وواقعية. وأشارت إلى اعتماد نهج متكامل في عملية الاستعراض يركز على الشراكة، والشفافية، والبيانات الدقيقة. فتّم تشكيل اللجنة التوجيهية الوطنية التي تضمّ ممثلين من المجلس الوطني للتخطيط، والوزارات المختصة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية لضمان التنسيق الفعّال بين مختلف الجهات. كما تمّ تخصيص فرق عمل فنية لمتابعة جمع وتحليل البيانات لضمان مواعيد التقرير مع المعايير الدولية. كذلك عُقدت ورش عمل وطنية بمشاركة ممثلين عن مختلف أصحاب المصلحة لضمان إدراج وجهات النظر المختلفة في عملية التقييم.

10- ونوّهت السيدة الفخرو بإطلاق استبيانات لاستقصاء آراء المجتمع حول التقدّم المُحرَز والتحديات في إحداث التنمية المستدامة. ولضمان الدقة والموضوعية، تمّ الاعتماد على المؤشرات الإحصائية الوطنية التي يوفّرها الجهاز الإحصائي الوطني. كما تمّ ربط مؤشرات الأداء الخاصة بأهداف التنمية المستدامة بمشاريع وبرامج الاستراتيجيات الوطنية الثالثة للتنمية لضمان التكامل والاتساق. ومن أبرز الإضافات في التقرير الوطني الطوعي لعام 2025 إدراج قضايا حماية الأطفال من العنف وتعزيز رفاههم. وذكرت بعض التحديات التي تتعلق بتنويع مصادر التمويل، وتعزيز الشفافية والحوكمة، وتطوير القدرات المؤسسية. كما تطرّقت إلى الأولويات التي تتضمن تحسين آليات القياس والتقييم لضمان متابعة تنفيذ السياسات بشكل دقيق؛ وإعداد خطة تواصل وطنية لضمان نشر نتائج الاستعراض، وتعزيز وعي الجمهور بأهمية التنمية المستدامة.

11- عرضت السيدة انتصار ابراهيم حاج التوم، وهي نائب رئيس وحدة التنمية المستدامة وخفض الفقر في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في السودان، سير العمل في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثالث الذي يحمل الشعار التالي: السلام أساس التنمية المستدامة. فقد تمّ تكوين العديد من اللجان الفنية على مستوى الحكومة الاتحادية وعلى مستوى الولايات للتواصل بين القطاعات بما يضمن جمع المعلومات والبيانات وتحليلها بشكل منظم. كما تمّ إجراء مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة (الحكومة المركزية بمختلف قطاعاتها ووحداتها، والولايات، والقطاع الخاص، والأكاديميين، ومنظمات المجتمع المدني والمرأة والشباب والنازحين) بهدف الحصول على بيانات ومعلومات إضافية خاصة بالأهداف قيد المراجعة والأهداف التي تُعتبر أولوية في السودان، وهي التعليم، والمياه، والأمن الغذائي والكهرباء.

12- ونظراً إلى الظروف الصعبة التي يمرّ بها السودان، أشارت السيدة حاج التوم إلى ممارسة جيدة قضت باعتماد منهجية مختلفة للعمل ضمن ولايات السودان التي صُنّفت ضمن ثلاث مجموعات هي التالية: الأولى، وتمثّل الولايات التي تعاني من الاشتباكات بصورة مباشرة؛ والثانية، وتمثّل الولايات الآمنة، أو التي لم تتأثر بالنزاعات بشكل مباشر؛ والثالثة، وتمثّل باقي الولايات. والعمل جارٍ أيضاً على إعداد التقرير المحلي الوطني لمدينة بورتسودان. وسيتناول الاستعراض الوطني الطوعي التحديات الرئيسية التي تشمل تبعثر مؤسسات الدولة على عدد من الولايات، وهذا يصعّب الوصول إليها؛ والوصول إلى بعض الولايات التي تمّ التشاور معها افتراضياً؛ وعقدة البيانات. كما سيعكس التقدّم المُحرَز، وأثر الحرب على أهداف التنمية، ويرسم خطة تنموية متوسطة المدى لمسار الفترة التي تلي الحرب. ومن الرسائل الأساسية التي سيتضمّننها إقامة الشراكات الفاعلة مع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني لتحديد الأولويات من أجل إعادة الإعمار، ومع المجتمع الدولي والإقليمي والشراكات الثنائية لإعادة مسار التنمية المستدامة إلى ما كان عليه قبل الحرب.

13- وتطرّق النقاش إلى عدد من الموضوعات تضمّن مدى إشراك أصحاب المصلحة في إعداد التقرير الوطني بحيث يكونون شركاء حقيقيين في عملية الإعداد، وكذلك في تنفيذ التداخلات؛ ومدى إدماج الجانب المحلي

كالأولويات والتحديات التي تتم مواجهتها محلياً في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي، والعمل بالتنسيق بين المستويين الوطني والمحلي. كما تمت الإشارة إلى مشكلة عدم توفر البيانات الإحصائية، خاصة في الدول التي تمر بمراحل انتقالية أو ظروف نزاع وتتوقف عن إنتاج البيانات؛ وإلى إمكانية الاعتماد على أدوات بديلة أو على مصادر إحصائية بديلة عن المؤسسات الإحصائية الوطنية لرصد الفجوة في البيانات. كذلك جرى تناول كيفية ربط خطط التعافي في هذه الدول وأنشطتها ومحاورها المختلفة بأهداف التنمية المستدامة. كما لُحظ النقاش إدماج أهداف التنمية المستدامة في إطار خطط التنمية الوطنية بحيث لا تتعدّد المسارات التنموية لتعزيز جهود التنمية.

باء- الجلسة الثانية - العدالة بين الأجيال: المفهوم وانعكاساته في المنطقة العربية

14- تناولت الجلسة الثانية الفصل المتعلق بالشباب والأجيال القادمة في ميثاق المستقبل. وسلّطت الضوء على التغيّرات الديمغرافية، والذكاء الاصطناعي ومستقبل العمل، وتغيّر المناخ، وما تولّده من حالة عدم يقين بشأن مستقبل الأجيال الحالية والمستقبلية. كما ركّزت على أهمية تقييم الأثر الطويل الأجل للسياسات العامة من أجل تعزيز التضامن والعدالة والمساواة بين الأجيال.

15- عرضت السيدة هانيا صبيدين ديماسي، وهي مسؤولة معاونة لإدارة البرامج في الفريق المعني بتنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الإسكوا، المسار الذي نتج عنه ميثاق المستقبل الذي تمّ اعتماده في 22 أيلول/سبتمبر 2024، والملحقين بهذا الميثاق وهما: إعلان الأجيال القادمة، والتعهد الرقمي العالمي. وركّزت على إعلان الأجيال القادمة الذي يتضمنّ ديباجة ومجموعة من المبادئ التوجيهية والالتزامات والإجراءات، مشيرة إلى أنّ المبدأ ليس بجديد فهو ضمن تعريف التنمية المستدامة. وتؤكد الديباجة على الالتزامات السابقة، ومنها ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وخطة عام 2030 وفيها تعريف للأجيال القادمة يؤكد على توارث آثار القرارات بين الأجيال؛ وأهمية التعلّم من الماضي؛ والالتزام بنظام متعدّد الأطراف أكثر قوة وفعالية وقدرة على الصمود. كما ألقت السيدة صبيدين ديماسي الضوء على بعض الكلمات المفتاحية التي تمّ استخلاصها لإعطاء فكرة شاملة عن المبادئ التوجيهية التي يتضمّنّها الإعلان، موضحةً بأن المدخل إلى هذه المبادئ هو موضوع انتقالها من جيل لآخر. فالأولوية الأولى هي للسلام والأمن والالتزام بالقانون الدولي؛ وثمة تأكيد على بناء عالم مزدهر، والقضاء على الفقر والجوع، والتماسك الاجتماعي، والتضامن والحوار بين الأجيال، وأهمية الأسرة في التنمية المستدامة، وتأمين بيئة نظيفة والتصدي لتغيّر المناخ تأميناً لمستقبل الأجيال القادمة، والاستخدام المسؤول والأخلاقي للعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتمكين النساء، ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، والقضاء على العنصرية والتمييز العنصري.

16- كما عرضت التزامات الدول التي نصّ عليها الإعلان وهي ثلاثة عشر وتغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومنها ما يربط الماضي بالحاضر والمستقبل مثل صون التنوّع الثقافي، والتزامات أخرى تعترف بالمساهمة الإيجابية لبعض المجموعات، مثل كبار السن أو المهاجرين، في التنمية المستدامة. أما بالنسبة إلى الإجراءات العملية، فيقترح الإعلان تعيين الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثاً خاصاً معنياً بالأجيال القادمة؛ ويطلب عقد اجتماع رفيع المستوى خلال الدورة الثالثة والثمانين للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ الإعلان؛ وتقديم تقرير خلال هذه الدورة يستعرض مدى التقدّم المحرّز في تنفيذ الإعلان.

17- قدّمت السيدة سارة سلمان، وهي مسؤولة شؤون السكان في مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة في الإسكوا، عرضاً حول الاتجاهات الديمغرافية وانعكاساتها السياسية في المنطقة العربية.

استهلته بتقديم لمحة عن الحالة السكانية في المنطقة العربية، مسلطة الضوء على الارتفاع المتزايد في أعداد السكان حيث سجل زيادةً تخطت الست مرات تقريباً من عام 1950 لغاية اليوم؛ وعلى تواجد النسبة الأكبر من السكان (حوالي 42 في المائة) في دول المشرق العربي. كما لفتت إلى تواجد حوالي 40 في المائة من سكان المنطقة في دول تشهد نزاعاً.

18- وتحدثت عن أربعة اتجاهات ديمغرافية أساسية، وهي التالية: الاتجاه الأول، وهو استمرار الكتلة الشبابية المرتفعة (بحيث يمثل من هم دون الثلاثين عاماً حوالي 60 في المائة من السكان) خلال العقود الثلاثة القادمة على الأقل، بالرغم من تباطؤ النمو السكاني. ولفتت إلى أن معظم الدول العربية لن تتمكن من جني العائد الديمغرافي الناتج عن هذا التحول بسبب قصور الاستثمار في التعليم والصحة والبنية الاقتصادية، وقد يكون لذلك تبعات على الاستقرار والأمن والحالة السياسية العامة؛ والاتجاه الثاني، وهو الانتقال السريع نحو الشيخوخة، حيث يتوقع أن يرتفع عدد كبار السن (65+) من 23 مليون في عام 2024 (4.6 في المائة من السكان) إلى 65 مليون في عام 2050 (9 في المائة من السكان)، علماً أن هذا الانتقال استغرق فترة أطول بكثير في باقي مناطق العالم، فكان لديها الوقت الوافي للتحضير للاستجابة لمثل هذا الانتقال، الأمر الذي لا ينطبق على المنطقة العربية ومن هنا الحاجة الماسة إلى استجابات سريعة على مستوى السياسات العامة؛ والاتجاه الثالث، وهو الارتفاع في معدلات الهجرة، حيث يشكّل المهاجرون واللاجئون في المنطقة العربية حوالي 15 في المائة من مجموع المهاجرين في العالم. وتطرقت إلى نمطين أساسيين للهجرة في المنطقة، وهما: هجرة اليد العاملة، وهي في الغالب بين دول المشرق العربي ودول الخليج العربي؛ والهجرة القسرية واللجوء، وهي أكثر انتشاراً في دول المشرق العربي. وهنا شددت على أهمية تفعيل التعاون الإقليمي والثنائي للاستفادة والبناء على العوائد الإيجابية للهجرة في المنطقة؛ والاتجاه الرابع والأخير المتمثل في تسارع التوسع الحضري، حيث شكّلت نسبة سكان المناطق الحضرية 60 في المائة من مجموع السكان في العالم العربي، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى نحو 70 في المائة بحلول 2050، وهذا يزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية والخدمات، والقطاع الزراعي، وواقع الأشخاص في المناطق الريفية.

19- وعن الانعكاسات على مستوى السياسات العامة لتلك الاتجاهات، تطرقت السيدة سلمان إلى التأثير المحتمل للنمو السكاني على البطالة في ظل محدودية قدرة الاقتصادات العربية على إنتاج فرص عمل لائقة وعدم ملائمة المناهج التعليمية لاحتياجات سوق العمل وتداعيات الثورة الرقمية الرابعة من بين أمور أخرى. كما ألقت الضوء على تداعيات شيخوخة السكان على استمرارية نُظم الحماية الاجتماعية، وعلى رفاه كبار السن إذ إنّ النسبة الكبرى منهم لا تستفيد من راتب تقاعدي أو تأمين صحي وهذا يزيد من خطر معاناتهم من الفقر والعوز والحاجة إلى دعم أبنائهم، وينتج بالتالي تحديات تواجهها مختلف الأجيال؛ والقطاع الصحي، إذ إنّ معظم المؤسسات الطبية في الدول العربية غير مهيأة من حيث عدد أطباء الشيخوخة والطاقم التمريضي لتلبية الاحتياجات الخاصة بكبار السن. وأشارت أيضاً إلى انعكاسات التوسع الحضري والنمو السكاني على البيئة، وتغيّر المناخ، وعلى فقر المياه تحديداً، وإدارة المياه العابرة للحدود وما قد ينتج عنها من نزاعات سياسية. وشددت على أهمية التفكير في كيفية تأثير الاتجاهات الديمغرافية على القطاعات التنموية لتمكين التخطيط بشكل استباقي وعلمي للمستقبل.

20- ركّز السيد سليم عراجي، وهو مسؤول الشؤون الاقتصادية في مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة في الإسكوا، على التحديات التي تواجه سوق العمل في الدول العربية. وأشار إلى هجرة الأدمغة في العديد من الدول العربية نتيجة الحروب والنزاعات؛ وإلى الفجوة الكبيرة بين دول المنطقة التي تتمتع

بالاستقرار السياسي، وهي تشمل بشكل رئيسي دول مجلس التعاون الخليجي، والدول الأخرى التي تواجه تحديات كبيرة في التوظيف، ومعدلات بطالة مرتفعة، والتدني الكبير في مشاركة المرأة في الدورة الاقتصادية. كما أشار إلى عدم موازنة الكثير من المهارات الموجودة في السوق العربي مع متطلبات السوق؛ وإلى عدم كفاءة المهارات الموجودة في القطاعات المختلفة كون غالبية القوة العاملة هي من ذوي الخبرات المتوسطة القابلة للاستبدال بسبب الأتمتة، الأمر الذي سيخلق عبئاً كبيراً على سوق العمل العربي.

21- وتحدثت عن مشاكل الاقتصاد الكلي الذي تأثر بشكل كبير بجائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا فأدت إلى ارتفاع التضخم وتقلص النمو في العديد من الدول العربية، وكذلك إلى الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل التي أثرت بشكل كبير على اقتصادات البلدان المتضررة. كما تطرقت إلى بعض الحلول، وأهمها إعادة هيكلة الاقتصاد والقيام بالإصلاحات الاقتصادية، وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة؛ وتحقيق التكامل مع الثورة الصناعية الرابعة، وصقل مهارات الموظفين والعاملين عن العمل لتمكينهم من مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية؛ والتخفيف من آثار تغير المناخ والمشاكل البيئية التي ستؤثر بشكل كبير على الواقع الاقتصادي من بين أمور أخرى، وتعزيز القدرة على التكيف.

22- تحدثت السيدة كارول شوشاني شرفان، وهي مديرة مجموعة تغير المناخ واستدامة الموارد الطبيعية في الإسكوا، عن سيناريوهات تغير المناخ وتأثيراته في المنطقة. وأكدت على أهمية التكامل بين عملية الاستعراض الوطني الطوعي والإبلاغ المرتبط باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وشددت على الحاجة إلى الاتساق بين خطة عام 2030 وجدول الأعمال المتعلق بالمناخ، وعلى أن الأولويات التي تعكسها البلدان في تقاريرها الوطنية الطوعية وخطط التنمية الوطنية ينبغي أن تعكسها أيضاً في مساهماتها المحددة وطنياً. وبالتالي، تبرز الحاجة إلى ضمان التعاون القطاعي عند وضع الاستراتيجيات والتخطيط للمستقبل من أجل الأجيال القادمة. كما تناولت المبادرة الإقليمية لتقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية، وقابلية التأثر الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية (RICCAR). وأوضحت أنها تستخدم سيناريوهات تقييم عالمية (تقرير التقييم الخامس وتقرير التقييم السادس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ)، ونتيج إسقاطات للمساعدة في تقييم آثار تغير المناخ على بلدان المنطقة العربية. ويمكن للبلدان أن تعتمد على الإسقاطات في تطوير خططها والتزاماتها التنموية.

23- وقدمت أمثلة على كيفية تأثير الارتفاع في درجات الحرارة على إمكانية الوصول إلى المياه، وتوفر المياه للزراعة وتأثير ذلك على الأمن الغذائي، والتبعات على هجرة المجتمعات الريفية إلى المناطق الحضرية. وهذا بدوره سيزيد من الضغط على الموارد الحضرية، وستكون له آثار مضاعفة على القدرة على خدمة الأجيال الحالية والقادمة. كما أشارت إلى تزايد الأعاصير والفيضانات في المنطقة نتيجة لتغير المناخ؛ والحاجة إلى الاستثمارات المقاومة للمناخ في البنية التحتية بحيث تستمر لمدة تتراوح بين 20 و30 عاماً، وتحمي الأجيال القادمة من الظواهر المناخية المتطرفة. وتحدثت أيضاً عن حالات الجفاف في المنطقة وتأثيرها على الأمن المائي والأمن الغذائي؛ وتنامي ظاهرة العواصف الترابية في منطقتي المشرق والساحل دون الإقليميتين. كذلك تطرقت إلى أهمية الحد من انبعاثات جميع غازات الدفيئة، ولا سيما الكربون، كتدبير للتخفيف من آثار تغير المناخ، ووضع استراتيجيات للتنمية الصناعية في المنطقة للمساهمة في الحد من أثر تغير المناخ على الأجيال القادمة؛ وضرورة الاستثمار في الطاقة المتجددة في هذا الصدد.

24- وفي ما يتعلق بتمويل المناخ، أشارت إلى ارتفاع طفيف في حجم التمويل الذي تحصل عليه المنطقة للعمل المناخي، إلا أن الأموال التي يتم تلقيها هي بمعظمها للتخفيف من آثار تغير المناخ أكثر من كونها للتكيف؛

وإلى أنّ السبيل لمواجهة ذلك يكمن في توضيح احتياجات البلدان في تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية، وفي المساهمات المحددة وطنياً، وفي خطط المناخ، وخطط التنمية الوطنية مما يمكنها من حشد الأموال المطلوبة. وأكدت على ضرورة أن تولي البلدان اهتماماً لنوع التمويل الذي تحصل عليه وليس فقط لحجم التمويل اللازم للتصدي لتحديات المناخ.

25- وشملت النقاط التي تمّ التطرق إليها خلال النقاش إمكانية استشراف أنماط الهجرة، وأعداد المهاجرين في المنطقة العربية؛ وأهمية اتّسام عملية التخطيط بالمرونة، واستخدام الوسائل المبتكرة للتمكين من احتواء حالة اللايقين والتخطيط للمستقبل؛ والمسارات الأحادية للتخطيط وضعف التنسيق والتفكير المترابط بين القطاعات كأحد أبرز التحديات في مجال التخطيط التنموي. كما تمّت الإشارة إلى ضعف مشاركة كبار السن في عملية الاستعراض الوطني الطوعي وفي العملية التنموية في مختلف المجالات. ويعزى ذلك إلى النظرة السلبية السائدة عن كبار السن ومفادها أنهم يحتاجون إلى الدعم والمساعدة، فيقتصر التوجّه في التعامل معهم على تقديم الخدمة وليس على مناصرة قضاياهم.

جيم- الجلسة الثالثة - إنشاء منظومة وطنية للاستشراف الاستراتيجي واعتماد منظور يراعي العلاقة بين الأجيال في السياسات العامة

26- تناولت الجلسة موضوع الاستشراف الاستراتيجي، من حيث مفهومه وأدواته واستخداماته. كما ناقشت المكونات المطلوبة لبناء منظومة وطنية للاستشراف الاستراتيجي، وكيفية تطويرها بمرور الوقت لدعم استخدام التفكير الطويل الأجل في إعداد السياسات والتوجّهات الاستراتيجية، انطلاقاً من التجارب الوطنية في هذا المجال.

27- قدّم السيد أحمد العوا، وهو كبير موظفي التكنولوجيا في الإسكوا، عرضاً عزّف فيه بالاستشراف الاستراتيجي بأنّه مقاربة منهجية لتخيّل سيناريوهات مستقبلية متعددة ومحمّلة بما يسمح باتخاذ قرارات أفضل اليوم. وتأتي أهميته في إطار إعداد السياسات العامة من حيث قدرته على تمكين الحكومات من توقّع الفرص وإدارة المخاطر ضمن بيئة سريعة التغيّر. ويختلف الاستشراف عن التنبؤ بابتعاده عن التفكير الخطّي واعتماده التفكير النُظمي في السعي إلى فهم البيئة المحيطة بكامل تعقيداتها وترابطاتها. وأشار السيد العوا إلى أنّ الاستشراف بطبيعته هو عملية جماعية تتطلب بحثاً معمّقاً وجمع الآراء من مجموعة متنوّعة من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لتصوّر المستقبل بمختلف احتمالاته.

28- وحول إقامة منظومة وطنية للاستشراف الاستراتيجي، أشار السيد العوا إلى عدد من المكونات الأساسية وعلى رأسها القيادة والالتزام المستمر وثقافة الابتكار. فلا بدّ من إنشاء وحدات مخصّصة، وتحديد مسارات عملها، وتطوير مهارات العاملين فيها على استخدام المنهجيات والأدوات الأساسية مثل تحليل الاتجاهات، وتقنية "دلفي"، وبناء السيناريوهات. ومن الممارسات الجيدة البدء بمشروع استشرافي تجريبي صغير النطاق لإثبات قيمة الاستشراف وبناء التأييد له، ومن ثم إنشاء شبكة من الممارسين لمشاركة الأفكار والتعلّم من الأقران بما يضمن استمرارية التطوير المهني في مجال الاستشراف. وختم السيد العوا بالتنويه بجملة من الموارد والمراجع في مجال الاستشراف التي تتيحها منظمات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية المتخصصة والجامعات والجمعيات المهنية.

29- وتناول السيد قيس الهمامي، وهو مدير مركز الاستشراف والذكاء الاصطناعي بمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، عناصر منظومة الاستشراف الاستراتيجي. واستهلّ مداخلته بالإشارة إلى أن الاستشراف مفهوم بدأ منذ خمسينات القرن الماضي وله أسس فلسفية مختلفة، ومن ثم تطوّر عبر العقود وزاد الاهتمام به عالمياً إثر صدمات كبرى أكّدت على ضرورة فهم التغيّرات العميقة والتكيّف معها. وشرح السيد حمادي كيفية بناء نظام استشراف استراتيجي وما يتطلبه من توفير خمسة عناصر أساسية هي التالية: تطوير سياسات حكومية لتعزيز أدوات الاستشراف؛ ومشاركة مراكز الفكر في تقديم تحليلات وسيناريوهات مستقبلية لدعم صناع القرار؛ واستثمار القطاع الخاص في الابتكار والتكنولوجيا لتعزيز الاستدامة المستقبلية؛ وقيام المجتمع المدني بزيادة الوعي العام بأهمية الاستشراف والمشاركة في تشكيل الرؤى المستقبلية؛ وتطوير المؤسسات الأكاديمية لمناهج دراسية متخصصة في الاستشراف الاستراتيجي.

30- وعرض السيد مبارك بن خميس الحمداني، وهو مدير دائرة الاقتصاد السلوكي في وزارة الاقتصاد بسلطنة عُمان، تجربة بلاده في إنشاء مكتب وطني لاستشراف المستقبل. وأشار إلى أن الميزر لإنشاء هذا المكتب جاء نتيجة التغيّرات الجيوسياسية والأزمات الاقتصادية العالمية المتتالية، وكان آخرها تلك التي رافقت جائحة كوفيد-19. فتزايد الغموض بشأن المستقبل، وتجلّت الحاجة لاستشراف السيناريوهات المستقبلية وتنسيق الجهود الاستشرافية المبذولة في السلطنة تحت مظلة واحدة. وبالتالي، فإن إيجاد مكتب وطني لاستشراف المستقبل داخل وزارة الاقتصاد هو استثمار بعيد المدى من شأنه أن يساهم في توفير خطط ومسارات بديلة، والتعرّف على القوى المؤثرة في القطاعات المستهدفة، ومساندة خطط الإنفاق العام، والحصول على الميزة التنافسية.

31- وأكد السيد الحمداني على أن الأولوية القصوى لتمكين هذا المكتب من أداء مهامه تكمن في توفير فرق فنية متعدّدة التخصصات، وبناء القدرة لديها على التفكير النقدي، وعبور التخصصات، وربط المعارف في ما بينها. ومن المهم أيضاً أن تتسم منظومة التخطيط التنموي بالمرونة لتستفيد من نتائج العمليات الاستشرافية. ومن المتوقع أن يركّز المكتب على دراسة وتشخيص مستقبل سبعة مجالات أساسية لها أهمية استراتيجية لعُمان هي التالية: الطاقة والذكاء الاصطناعي والأمن الغذائي والمائي والصحة والتعليم وسوق العمل والتغيّر المناخي وعمل الحكومات. ومن مهام المكتب أيضاً تقديم رؤى لقطاعات الإنتاج المستقبلية الواعدة في ضوء المتغيّرات العالمية والميزة النسبية لسلطنة عُمان. وختم السيد الحمداني مداخلته بالإشارة إلى أنّ ضمان الحوكمة الجيدة للمنظومة الوطنية لاستشراف المستقبل، وديمومة عملها، يتطلّب وجود لجنة إشرافية تتضمّن القطاعات الأكثر حيوية وتتولى ترجمة مخرجات العمليات الاستشرافية إلى مسارات واضحة للتبني الحكومي ومن ثم رفعها إلى مجلس الوزراء.

32- وشارك السيد العوا بناءً على طلب الحضور عدداً من التجارب الوطنية والإقليمية الناجحة في مجال الاستشراف، ومنها التالي ذكرها:

- (أ) مؤسسة دبي للمستقبل التي تتولى عملية استكشاف الأفق لتحديد الاتجاهات التكنولوجية والاجتماعية الناشئة وترجمتها إلى مشاريع تجريبية وتوصيات بشأن السياسات العامة، بالإضافة إلى تنفيذ مبادرات لتعزيز ثقافة مجتمعية تشجّع على الابتكار والانفتاح على التغيير؛
- (ب) آفاق سياسات كندا، وهي وحدة حكومية فدرالية تتعاون مع العديد من الإدارات الحكومية لتضمين السياسات والتشريعات رؤى طويلة المدى وشاملة للمخاطر والفرص المستقبلية؛

(ج) نظام تحليل الاستراتيجيات والسياسات الأوروبية، وهو المسؤول عن تنسيق أنشطة الاستشراف عبر مؤسسات الاتحاد الأوروبي الرئيسية لتعزيز تماسك السياسات في مجالات مثل سياسة المناخ، والتحول الرقمي، وإدارة التغيرات الديمغرافية، وتوجيه البرامج البحثية الأوروبية.

33- وتناولت النقاشات نقاطاً عدة منها إمكانية استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عمليات الاستشراف؛ وبرامج التدريب المطلوبة؛ والموارد والمراجع الفنية المتوفرة التي يمكن للدول أن تسترشد بها عند إنشاء منظومة وطنية للاستشراف. وتمت الإشارة إلى الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول الاستشراف الاستراتيجي التي طوّرتها الإسكوا، وإلى دليل تقوم الإيسيسكو بالعمل عليه حالياً، كما قُدمت توصية بتوثيق التجارب الإقليمية والدولية في مجال الاستشراف التي يمكن الاستفادة منها.

دال- الجلسة الرابعة- تعزيز الحوار بين الأجيال والمشاركة الهادفة للأطفال والشباب في صنع السياسات والاستعراض الوطني الطوعي

34- ركّزت هذه الجلسة على كيفية تعزيز الحوار بين الأجيال، ومأسسة المشاركة الهادفة للشباب والأطفال في إعداد السياسات وعملية الاستعراض الوطني الطوعي. ويسرّ الجلسة السيد أسامة صفا، وهو رئيس قسم العدالة الاجتماعية في الإسكوا.

35- بدأت الجلسة بمداخلة للسيدة ليندا حداد، وهي المديرية الإقليمية لمشاريع الشباب في المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية. فذكرت أنّه بالرغم من ارتفاع نسبة الشباب في المنطقة العربية، فإن ثقة الشباب بالحكومات متدنية. وأشارت إلى نتائج بعض الدراسات التي أظهرت أنّ أكثر من نصف الشباب يرون أنّ أصواتهم ليس لها أهمية في نظر قيادات الدولة، وأنّ احتياجاتهم لا يتمّ التطلّع إليها. ومن بعض التحديات التي عدّتها القيود التي تضعها بعض الحكومات على الحراك الشبابي الفعلي أو الرقمي، وبقاء الحوار رمزياً في الحالات التي يتمّ فيها فعلاً التشاور مع الشباب. أما السياسات الخاصة بالشباب، وإن وجدت، فتتصف بالتشردم بسبب ضعف التنسيق بين القطاعات وقلة التمويل وغياب الإرادة السياسية. وختمت السيدة حداد مداخلتها ببعض التوصيات، ومنها أهمية اعتماد نهج تركّز على الشباب وتتخطى الرمزية وتشعرهم بالمشاركة الفعلية في صنع القرار، والحرص على أن تكون السياسات الشبابية شاملة لمختلف مكّونات الشريحة الشبابية كالفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكين الشباب وبناء مهارات المشاركة والقيادة والمهارات الرقمية، وأهمية العمل على استدامة مشاركة الشباب، ومأسستها عبر القطاعات.

36- عرضت السيدة راضية سداوي، وهي رئيسة قسم الطاقة في مجموعة تغيّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية في الإسكوا، التجربة الإقليمية بين الأجيال حول التحول في مجال الطاقة. وبدأت بإعطاء نبذة عن الاتجاهات العالمية للطاقة المتمثلة بالتحول نحو تقنيات الطاقة المتجددة وتقليص استخدام الوقود الأحفوري. أما على المستوى الإقليمي، فذكرت أنّ حوالي 10 في المائة من سكان المنطقة العربية ليس لديهم وصول إلى الكهرباء. وبالرغم من غنى المنطقة العربية باحتياطيات النفط والغاز (حوالي 40 في المائة من الاحتياطي العالمي)، فإنها تتّصف بالهشاشة بسبب تأثرها بالعوامل الجيوسياسية وتقلبات أسعار البترول. ولهذا السبب، يجدر أن تعمل المنطقة العربية على استغلال الموارد الطبيعية المولدة للكهرباء والموجودة بوفرة كالطاقة الشمسية.

وأشارت السيدة سداوي إلى دراسة أعدتها الإسكوا⁽²⁾ بيّنت أنّ أولى التحديات التي تواجه الانتقال إلى الطاقة المستدامة هي عدم كفاية التخطيط الطويل الأجل ومحدودية الدعم والسياسات الحكومية. ومن أبرز التوصيات التي أكدت عليها السيدة سداوي أهمية تطوير استراتيجيات طويلة الأجل ملائمة للظروف الوطنية، وإجراء إصلاحات واسعة النطاق في قطاع الطاقة بما في ذلك الإعانات ودعم الفقراء، إضافة إلى بناء القدرات على مختلف مستويات التعليم الجامعي والمهني، وتنويع التمويل وتعزيز الاستثمار.

37- أدلت السيدة هبة نشابة، وهي مستشارة في مكتب رئاسة مجلس الوزراء في لبنان، بمداخلة حول تجربة لبنان في إدماج الشباب. وقد بيّنت السيدة نشابة أنّ الاهتمام بالشباب في لبنان كان ضعيفاً إلى أن وُضعت استراتيجية خاصة بالشباب في عام 2022 تغطي قطاعات متنوعة. ومع ذلك، لا تزال مشاركة الشباب منحصرة بالحوار والتشاور معهم، من دون أن يفضي ذلك إلى مشاريع أو تغيير على أرض الواقع. لذا تبرز الحاجة إلى مأسسة التعاون مع الشباب، وتفعيل دورهم القيادي من خلال إنشاء مجلس أعلى للشباب على سبيل المثال. ولا بدّ من مشاركة الشباب في عمليات التخطيط وتحديدًا من خلال وحدات التخطيط في الوزارات. وأشارت السيدة نشابة إلى أهمية بناء مهارات الشباب الناعمة، كالقيادة والتواصل، من خلال الأندية وفرص التطوُّع، وهذا ما تقوم به المنظمات المحلية والإقليمية والدولية في لبنان، لكن من المهم دمج هذه المسارات ضمن المنهاج المدرسي لضمان الاستدامة. ونوّهت بأن المنهاج التربوي لا يزال بدائياً في تعاطيه مع ممارسة المواطنة التي يجدر أن تتخطى مجرد الانتخابات لتصل إلى حماية الوطن من خلال السلوك اليومي. ومن بين التحديات الأخرى التي أشارت إليها كون العمل الحزبي في لبنان طائفيّاً وليس وطنياً. وختمت مشيرة إلى بعض التوصيات مثل الإصلاحات القانونية، كخفض سن الترشّح والدعم المادي للحملات الشبابية، والتركيز على الصحة النفسية للشباب في ظلّ الأزمات.

38- قدّمت السيدة مباركة طالب، وهي مديرة عامة في وزارة الاقتصاد والتخطيط في تونس، مداخلة تناولت فيها مشاركة الأطفال والشباب في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي. فشرحت أنّ الاستعراض الوطني الطوعي لتونس قد اتّسم بمسار تشاركي لجميع أصحاب المصلحة، حيث تمّ إشراك جميع مؤسسات الدولة والمحليات والجمعيات من خلال ورشات عمل وطنية، ولكن أيضاً تمّت استشارة الأطفال والشباب من خلال برلمان الطفل الذي يتمثّل فيه خمسة أطفال من كل ولاية. وقد شارك في التشاور حول الاستعراض الوطني الطوعي 25 طفلاً برلمانياً، تمّ الخروج بأرائهم وتوعيتهم حول أهداف التنمية المستدامة. ومن بين القضايا التي ركّزوا عليها القضاء على الفقر، والتعليم الجيد، والرعاية الجيدة، والمساواة، والعمل اللائق، والقضاء العادل المختص بالأطفال. كذلك تمّت استشارة الشباب في شكل معسكر. وقد مكّنت المساهمات من رسم صورة لتونس مزدهرة وديمقراطية. وأشارت السيدة طالب إلى تطوير استراتيجية لتعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام وتطوير السياسات العامة، ونشر ثقافة الحوار مع الآخر، وإنشاء هيكل استشاري للشباب، وإحداث أكاديمية وطنية للتدريب على القيادة. وحذّرت ختاماً من بعض الظواهر المقلقة بخصوص الشباب خارج العمل والدراسة وتعرّضهم لمخاطر السلوكيات المنحرفة.

(2) يمكن الاطلاع على دراسة الإسكوا حول "الاستثمار في المستقبل: دور رأس المال البشري في تمكين الانتقال العادل في

مجال الطاقة في المنطقة العربية" على الرابط التالي: <https://www.unescwa.org/publications/investing-future-human-capital-energy-transitions-arab-region>.

39- وتناول النقاش النقاط التالية:

(أ) وصول الشباب إلى الخدمات الاجتماعية، وهو همٌّ مشترك لشباب المنطقة. فالإحصاءات تبين بعض الاتجاهات المقلقة مثل تعرّض 30 مليون شاب/شابة للمخاطر والإهمال، ووجود 24 مليون شاب/شابة خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب.

(ب) ضرورة تعزيز دور المدارس الرسمية، وهو قرار سياسي يتطلب توفير الدعم المادي وتهيئة وتدريب المعلمين للدخول إلى المدارس الرسمية. وفي عدد من بلدان المنطقة، ضعفت المدارس الرسمية في مواجهة منافسة من المدارس الخاصة شبه المجانية.

(ج) تردّد بعض الشباب من المشاركة في صنع السياسات بسبب الخوف من أن يبقى الحوار رمزياً وألا تتم ترجمته إلى أفعال وتغيير على أرض الواقع. ومن التحديات التي تواجه المشاركة الفعالة للشباب نقص المهارات، وتحديد المهارات الناعمة، كالتواصل والقيادة وريادة الأعمال والمهارات الرقمية التي لا بدّ من بنائها من خلال آليات مختلفة منها العمل التطوعي الذي يشكل قوة دافعة للشباب.

هاء- الجلسة الختامية

40- أعلم المشاركون بالتحضيرات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2025، كما قدّم ملخصاً عن أبرز الرسائل الصادرة عن ورشة العمل. ويمكن الاطلاع عليها ضمن القسم الأول من هذا التقرير (مخرجات ورشة العمل).

41- قدّم السيد يوب ثيونيس، وهو نائب رئيس قسم السياسات الحكومية والمراجعة، بمكتب الدعم الحكومي والتنسيق من أجل التنمية، في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، لمحةً عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى 2025، الذي سيعقد في نيويورك من 14 إلى 23 تموز/يوليو 2025. واستهلّ مداخلته بالتذكير بمبادئ الاستعراضات الوطنية الطوعية، ومن بينها أن تشكل منصة للشراكات وأن تسهّل تبادل الخبرات، وبالتالي لا بدّ أن تكون عملية الاستعراض مفتوحة وشفافة وتشاركية. ومن المتوقع أن تقدّم 37 دولة استعراضاً وطنياً هذا العام. وعرض السيد ثيونيس الجدول الزمني وصولاً إلى المنتدى، ومن أبرز محطاته تقديم الرسائل الأساسية الصادرة عن الاستعراضات بتاريخ 24 نيسان/أبريل، ومن ثم تقديم تقرير الاستعراض قبل 16 حزيران/يونيو 2025. وختم بعرض بعض الموارد الفنية المتوفرة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية، ولا سيّما المبادئ التوجيهية المحدّثة للإبلاغ، داعياً الحضور للاستفادة منها.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- مكان الورشة وتاريخ انعقادها

42- عُقدت ورشة العمل الإقليمية الثانية عشرة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية عبر الإنترنت، من 3 إلى 5 آذار/مارس 2025.

باء- الافتتاح

43- استهلّت السيدة ميساء يوسف، وهي رئيسة مجموعة تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الإسكوا، كلمتها الافتتاحية بالترحيب بالمشاركين والمشاركات، شاكرة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وجامعة الدول العربية على تعاونهما المستمر. وعزّفت بموضوع الجلسة حول الشباب والأجيال القادمة، الذي تناوله ميثاق المستقبل الصادر عن قمة المستقبل في أيلول/سبتمبر الماضي؛ وقد خُصّص له فصل كامل وملحق خاص بعنوان "إعلان الأجيال القادمة". وأكدت على أن الهدف المتمثل في حماية احتياجات ومصالح الأجيال القادمة ليس بجديد، وأنه يقع في صميم تعريف التنمية المستدامة المعتمد عالمياً. وتأتي أهمية الإعلان في تضمّنه إجراءات محدّدة يجب على الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة اتّخاذها لحماية مصالح الأجيال القادمة، ومن بينها الاستفادة من العلم والبيانات والاستشراف الاستراتيجي لصنع السياسات التي تحمي مستقبل الأجيال الحالية والقادمة معاً. وتطرّقت إلى التحديات الهيكلية بهذا الخصوص، كإغفال السياسات في بعض المجالات الفئات المعرضة للخطر، وهذا يهدّد بترسيخ الفقر وعدم المساواة الذي ينتقل من جيل إلى آخر؛ وتفاقم الديون الذي يحّد من قدرة البلدان على الاستثمار في القطاعات التي تؤمّن مستقبل الشباب والخدمات التي تؤثر على الأجيال القادمة، وتحملها أعباءً كبيرة؛ وافتقار تنفيذ الرؤى بعيدة الأمد إلى أدلة وعلوم استشرافية، وهذا يحّد من فعالية الإجراءات المتّبعة على المدى الطويل. ومن هنا الحاجة إلى إقامة منظومة وطنية للاستشراف الاستراتيجي تمكّن الدولة من رصد التحوّلات المتسارعة وتقييم تأثيراتها؛ ووضع سيناريوهات محتملة في المديين القصير والطويل؛ والاستعداد من خلال بلورة سياسات مرنة تسمح بتفادي الاحتمالات السلبية والاستفادة من الفرص الإيجابية قدر الإمكان. وأكدت على أهمية إشراك الشباب، وتعزيز تمثيلهم في أطر صنع القرار، وتعزيز الحوار بين الأجيال كما شدّد عليها "إعلان الأجيال القادمة".

44- وبدورها، رحّبت السيدة ندى العجيزي، وهي مديرة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في جامعة الدول العربية، بالمشاركين. وتطرّقت إلى الضغوط السياسية الدولية غير المسبوقه بشأن الخطط الهادفة إلى تهجير الفلسطينيين، ومحاولات السيطرة والتحكم في إعادة إعمار قطاع غزة، وموقف الدول العربية الراض لمثل هذه الضغوط اللاإنسانية وغير الشرعية. وأشارت إلى أهمية موضوع الورشة، والدور الرئيسي الذي أدّته فئة الشباب في قمة المستقبل 2024 في النقاشات والتوصيات التي خرجت بها القمة. وركّزت على بعض محاور القمة التي تتعلق بإدماج الشباب في عمليات التنمية المستدامة، وتعزيز دورهم في الحوكمة وصنع القرار، مؤكّدة على ضرورة العمل على إزالة العوائق التي تحدّد من المشاركة الحقيقية للشباب في عملية صنع القرار للتقدّم المتوازن نحو تحقيق الأهداف العالمية. كما ركّزت على أهمية الاستثمار الجيد للشباب في التعليم، والتوظيف، والرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية. وأشارت إلى الرؤية العربية 2045 التي تتضمّن محاور رئيسية تعني الشباب كالعدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال الاستثمار في الإنسان، ودعم ريادة الأعمال. وعرضت بعض الأنشطة التي تضطلع بها جامعة الدول العربية في هذا الصدد، كمنتدى ريادة الأعمال، ومنصّة الشباب العربي. وختمت مشدّدة على أهمية الاستثمار في الشباب، وتمكينهم ليكونوا قوّة دافعة نحو التقدّم والابتكار، واستقرار وازدهار العالم العربي، ولكي يسهموا بفعالية في بناء مستقبل مشرق ومستدام للأجيال القادمة.

جيم- المشاركون

45- بلغ عدد المشاركين والمشاركات في ورشة العمل عبر الإنترنت 108 ومن ضمنهم ممثلون عن 15 بلداً من البلدان العربية التالية: الأردن، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق،

وعُمان، وقطر، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن. كما حضر ورشة العمل مشاركون ومشاركات من فرق الأمم المتحدة القطرية، بالإضافة إلى الجهات المنظمة وهي الإسكوا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية (ويمكن الاطلاع على قائمة المشاركين في المرفق بهذا التقرير). وبلغت نسبة مشاركة النساء حوالي 60 في المائة من مجموع المشاركين.

دال- جدول الأعمال

46- تضمّنت ورشة العمل أربع جلسات رئيسية، بالإضافة إلى جلسة الافتتاح والملاحظات الختامية. وفي ما يلي ملخص عن جدول الأعمال:

(أ) الكلمات الافتتاحية؛

(ب) الجلسة الأولى: استعدادات الدول العربية لاستعراضات عام 2025: التقدّم والتحديات؛

(ج) الجلسة الثانية: العدالة بين الأجيال: المفهوم وانعكاساته في المنطقة العربية؛

(د) الجلسة الثالثة: إنشاء منظومة وطنية للاستشراف الاستراتيجي واعتماد منظور يراعي العلاقة بين الأجيال في السياسات العامة؛

(هـ) الجلسة الرابعة: تعزيز الحوار بين الأجيال والمشاركة الهادفة للأطفال والشباب في صنع السياسات والاستعراض الوطني الطوعي

(و) الملاحظات الختامية.

هاء- الوثائق

47- للاطلاع على قائمة الوثائق، يُرجى زيارة الصفحة المخصّصة للورشة على الموقع الإلكتروني للإسكوا: ورشة-العمل-الإقليمية-الثانية-عشرة-حول-الاستعراضات-الوطنية-الطوعية/https://www.unescwa.org/ar/events.

-17-

المرفق

قائمة المشاركين

ألف- البلدان العربية

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة لمياء الزعبي
مديرة إدارة الخطط وبرامج التنمية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة فاطمة بن علي
رئيسة دراسات
المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

السيدة رشا دبوري
رئيسة وحدة أهداف التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

مملكة البحرين

السيد حسين علي أحمد
أخصائي التنمية المستدامة - التنسيق والمتابعة
وزارة التنمية المستدامة

السيدة نور الهدى حمودي
عضو
المجلس الأعلى للشباب

الجمهورية التونسية

السيدة أمال درويش
مديرة دراسات
المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

السيدة مباركة طالب
المدير العام
وزارة الاقتصاد والتخطيط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد سعيد طباح
ملحق الشؤون الخارجية
وزارة الخارجية

السيدة سميرة بهلول
مكلفة بالبرامج الإحصائية ونقطة اتصال وطنية تقنية لأهداف
التنمية المستدامة
الديوان الوطني للإحصائيات

جمهورية جيبوتي

السيد ديني علي داوود
مدير الخدمات
وزارة المالية

السيد محمد هيبية
نائب مدير مكلف بالتعاون في مجال التنمية المستدامة
وزارة الشؤون الخارجية

السيدة نسرين جميلي
متصرف
وزارة الشباب

-18-

جمهورية السودان

السيدة عزة أحمد الطيب نور الدائمى
مفتشة البيئة، الإدارة العامة للتغيرات المناخية
المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية

السيدة مها عبدالمجيد ابراهيم
مهندس حاسوب - قسم تقنية المعلومات
وزارة العدل

السيدة رحاب محبوب محمد خير
مهندس زراعي، إدارة التخطيط والسياسات والبحوث، قسم
إدارة المشروعات وبرامج التنمية
الهيئة القومية للغابات

السيدة انتصار محمد علي حليب
مساعد مدير وحدة المتابعة والتقييم
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

السيدة إخلاص عبد الرازي محمد
مفتش أول، وحدة التنمية المستدامة وخفض الفقر
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

السيد جمال الأمين يوسف
مدير الإدارة العامة لتخطيط المشروعات
وحدة مياه الشرب والصرف الصحي

السيدة بثينة محمد الطيب التوم
مستشارة قانونية، إدارة حقوق الإنسان
وزارة العدل

السيد هشام محمد عثمان الحسين
مهندس زراعي، الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي،
إدارة الأمن الغذائي والتنمية الريفية ومناهضة الفقر
وزارة الزراعة والغابات

السيدة سهير محمد فرح
مفتش مالي
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

السيد محمد حسن الياس
مدير إدارة التخطيط
وزارة الشباب والرياضة

السيدة إخلاص محمد الأمين محمد
المدير العام
وزارة التجارة والتموين

السيدة فدوى آدم ابكر آدم
منسق برامج التنمية القومية ومساعد مدير إدارة المشروعات
الهيئة القومية للغابات

السيدة انتصار ابراهيم حاج التوم
مدير

وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

السيد عبد الرحمن محمد أحمد الخليفة
مدير المعلومات والبحوث
مركز المعلومات والبحوث

السيد أمين صالح يس
خبير في إعداد التقارير الطوعية
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

السيدة عبير حسن عبدالحليم
مدير الإدارة العامة للتخطيط والسياسات والبحوث
وزارة النقل

السيدة منى حسين محمد
مدير مديرية التخطيط والتقييم
وزارة الري والموارد المائية

السيد ابوذر مصطفى طه علي
مدير تخطيط
وزارة المالية

السيد عصام الدين أحمد بطران
رئيس نقطة ارتكاز
ولاية الخرطوم

السيدة ماجدة الغالي
رئيسة قسم أهداف التنمية المستدامة ونقطة الاتصال
الجهاز المركزي للإحصاء

جمهورية الصومال الفيدرالية

السيد عثمان محمد إبراهيم
نائب مدير إدارة المنظمات الدولية
وزارة الخارجية والتعاون الدولي في الصومال

جمهورية الصومال الفيدرالية (تابع)

السيد حسن محمد علي
مدير إدارة المنظمات
وزارة الشؤون الخارجية

جمهورية العراق

السيدة مها الراوي
مدير عام دائرة التنمية البشرية
وزارة التخطيط

السيد محمد محسن السيد
مدير عام دائرة التنمية الإقليمية والمحلية
وزارة التخطيط

السيدة أسيل عادل فتاح
مدير قسم التنمية المستدامة
وزارة التخطيط

السيدة وفاء المهداوي
خبير وطني
وزارة التخطيط

السيد مؤيد الجنابي
مدير عام
وزارة التخطيط

السيدة ازهار كريم محمد
رئيس كيمياويين
وزارة التخطيط/قسم التنمية المستدامة

السيد أحمد محمد حسن
خبير
وزارة التخطيط

سلطنة عُمان

السيد طلال السعدي
مدير إعداد الخطط التنموية
وزارة الاقتصاد

السيد مبارك الحمداني
مدير المكتب الوطني لاستشراف المستقبل
وزارة الاقتصاد

السيدة هدى السيفية
إحصائية تخطيط ومتابعة
وزارة الاقتصاد

السيد عادل بن زعيم المنذري
محلل مالي
وزارة الاقتصاد

السيدة مروى بنت سيف الراشدية
إحصائية
وزارة الاقتصاد

السيدة حميدة الهاشمي
وزارة الاقتصاد

دولة قطر

السيدة فاطمة فخرو
المجلس الوطني للتخطيط

الجمهورية اللبنانية

السيدة علا الصيداني
خبيرة اقتصادية، أمانة سر اللجنة الوطنية المعنية بتحقيق
أهداف التنمية المستدامة
رئاسة مجلس الوزراء

السيدة هبة نشابة
مستشارة
مكتب رئاسة مجلس الوزراء

السيد هشام شهاب
مستشار، رئيس قسم الثقافة
وزارة الخارجية والمغتربين

جمهورية مصر العربية

السيدة منى عصام فايد
مساعد وزيرة لشئون التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

السيدة آية نوار
نائب رئيس وحدة التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

جمهورية مصر العربية (تابع)

السيدة مي طارق
فريق الأمم المتحدة، باحث اقتصادي أول
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

السيدة داليا نبيل يسري
كبير مسؤولي تعاون دولي
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

السيدة مريم محمود عبد الجليل
باحث اقتصادي أول، وحدة التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

السيدة رشا الديسطنى
مستشارة، قطاع الشؤون الاقتصادية متعددة الأطراف الدولية
والإقليمية
وزارة الخارجية

المملكة المغربية

السيدة الكبيرة سوفري
رئيسة مصلحة
المندوبية السامية للتخطيط

السيد نور الدين ابن سينا
المندوبية السامية للتخطيط

باء- البرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدةلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة كارول شوشاني شرفان
مديرة مجموعة تغير المناخ واستدامة الموارد الطبيعية

السيدة راضية سداوي
رئيسة قسم الطاقة
مجموعة تغير المناخ واستدامة الموارد الطبيعية

السيدة سارة سلمان
مسؤولة شؤون السكان
مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة

السيد سليم عراجي
مسؤول الشؤون الاقتصادية
مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة

المملكة العربية السعودية

السيد حمزة حسين بختاور
أخصائي منظمات دولية
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيدة أميرة رضي الغمغام
خبير أول - تقارير الاستدامة
وزارة الاقتصاد والتخطيط

الجمهورية اليمنية

السيد محمد الحواري
وكيل قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد عبد القوي علي حسن
مدير عام التخطيط والسياسات والتعاون الدولي
وزارة المياه والبيئة

السيد جبران محمد العمراني
مدير عام الدراسات السكانية والموارد البشرية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد أسامة صفا
رئيس قسم العدالة الاجتماعية، مجموعة السكان والعدالة بين
الجنسين والتنمية الشاملة

السيدة نعيم المتوكل
مسؤولة الشؤون الاقتصادية، مجموعة السكان والعدالة بين
الجنسين والتنمية الشاملة

السيد أحمد العوا
كبير موظفي التكنولوجيا

السيد محمد نوار العوا
المستشار الإقليمي في التكنولوجيا من أجل التنمية
مجموعة الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
(الإسكوا) (تابع)

السيد طارق العلمي
مدير مجموعة الحوكمة ودرء النزاعات

السيد مصطفى خواجه
رئيس فريق إحصاءات أهداف التنمية المستدامة، مجموعة
الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا

السيد هونغ بوم تشونغ
إحصائي، قسم الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية
مجموعة الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا

السيد ربيع الهبطه
باحث مساعد، مجموعة الإحصاءات ومجتمع المعلومات
والتكنولوجيا

السيد محمد نهار
باحث مساعد، مجموعة الإحصاءات ومجتمع المعلومات
والتكنولوجيا

السيدة رحمة سمائي
مسؤولة إدارة البرامج

السيد جوليان لاتيليه
مسؤول الشؤون الاقتصادية
مجموعة تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية
المستدامة

السيد ماريو جالس
مسؤول الشؤون الاقتصادية
مجموعة تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية
المستدامة

السيدة زلفا حب الله
مساعدة منسقة مشروع
مجموعة تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية
المستدامة

مكتب الممثل المقيم للأمم المتحدة – مملكة البحرين

السيدة كارلا أيوب
مستشارة الشراكات

برنامج متطوعي الأمم المتحدة – ألمانيا

السيد جوان بابلو جورديلو
أخصائي التكامل الإقليمي

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

السيدة رنا حسن الرفاعي
مسؤولة أولى للرصد والتقييم

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين –
دولة الكويت

السيدة نسرين ربيعان
ممثلة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الجمهورية اللبنانية

السيدة راشيل حنا حداد
أخصائي أبحاث المناخ/البيئة والاتصالات

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان –
الجمهورية اللبنانية

السيدة هالة أحمد فياض
مسؤول حقوق إنسان

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي للدول
العربية

السيدة ليندا حداد
المديرة الإقليمية لمشاريع الشباب

المنظمة الدولية للهجرة - جمهورية السودان

السيدة تاواندا ماتاندا
مسؤولة تطوير المشاريع وإعداد التقارير

متطوعي الأمم المتحدة - جمهورية السودان

السيد بهاء أحمد شريف
منسق برامج

-22-

المنظمة الدولية للهجرة

السيد مهند أمين

منسق الطوارئ

السيدة ريماء حسن سليمان
أخصائية نماء ومشاركة اليافعين والشباب

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الجمهورية العربية السورية

السيد فادي عدنان الأسبر
أخصائي برامج

منظمة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية
العربية السورية

السيدة ماوية حسان مراد
مساعد مشروع - قسم إدارة المشاريع

منظمة اليونيسف في الجمهورية العربية السورية

السيدة آية مروان البزم
متابعة وتقييم

جيم- المنظمات العربية والدولية

منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)

السيد قيس الهمامي
مدير مركز الاستشراف والذكاء الاصطناعي

جيم- الفريق المنظم

جامعة الدول العربية

السيدة جنى البابا
مسؤولة التنمية المستدامة

السيدة ندى العجيزي
مديرة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

السيدة هانيا صبيدين ديماسي
مسؤولة معاونة لإدارة البرامج

السيدة لارا الخوري
باحثة مساعدة أولى

السيد محمد عبد المقصود حسن
باحث قانوني
إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

السيدة صبحية كبارة
مساعدة إدارية

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة

السيدة نادرة البزري
مساعدة إدارية

السيد يوب ثونيسن
نائب رئيس فرع السياسات الحكومية والمراجعة
مكتب الدعم الحكومي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة

مجموعة تنسيق العمل على خطة عام 2030 وأهداف التنمية
المستدامة

السيدة ميساء يوسف
رئيسة مجموعة